إدارة مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية

أ/ بن سمينة عزيزة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعـــة بسكـــرة

الملخّص:

حاولنا من خلال هذه الورقة الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجهه البنوك التجارية في آداء الدور المنوط بها في هذه البيئة الحديثة والخطرة، من خلال تسليط الضوء على مخاطر الائتمان المصرفي والتركيز على معرفة مدى إمكانية انتهاج سياسة واضحة المعالم لمواجهة هذا الخطر الذي يعد هاجسا كبيرا في ظل اقتصاد يرتكز على قوى السوق.

Abstract:

We tried through this paper briefing in one of biggest challenges faced by commercial banks in the performance of its mandated role in this modern environment and dangerous, by highlighting the dangers of credit and focus on the knowledge of the possibility of adopting a clear policy to counter this threat, which is the major concern in light of economy based on market forces

مقدمـــة :

مثل أي مؤسسة اقتصادية، يسعى البنك التجاري إلى تعظيم ربحيته كسمة من سمات العمل المصرفي، وهو ما يقتضي أن يقوم بالإستثمار في موجودات تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة، والحفاظ على هامش من الأمان يضمن سيرورتها العادية.

ولعل أهم أوجه إستخدامات البنك التجاري نجد القروض التي تمثل أهم مصادر الإيرادات للبنك، إلا أنها وفي نفس الوقت تمثل منبعا للمشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها، فمن المعروف أن الائتمان حتى ولو منح وفق أسس مصرفية سليمة فإنه ينطوي على نوع من المخاطر.

ومن أجل تفادي كل هذا، على البنك تقدير حجم وطبيعة المخاطر المحيطة بقروضه قبل اتخاذه قرار منحها لعملائه وهو ما يمثل لب هذه الورقة البحثية، والتي خصصناها للتعرف على تلك المخاطر ومن ثم قياسها، للوصول إلى إدارتها من طرف البنك سواءا بالوقاية أو العلاج من خلال ثلاث نقاط هي كالتالي:

أولا: ماهية مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

ثانيا: قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

ثالثا: أساليب تسيير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

أولا: ماهية مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

1- تعريف مخاطر الائتمان: يمكن تعريف مخاطر الائتمان المصرفي بأنها "خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين، لذلك فهـــي تصيب مانح الائتمان، ولا تتعلق بعملية تقديم الائتمان فحسب، بل تستمر حتى إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه ويكون السبب الرئيسي فيها المدين بسبب عدم التزامه أو استطاعته أو قيامه برد اصل القرض وفوائده[1].

2-أسباب نشوء مخاطر الائتمان المصرفي: من أهمها ما يلي:[ii]

أ- عدم التطابق المعلوماتي بين المقرض والمقترض: ويقصد به أن أحدهما يملك من المعلومات ما تفوق به معلومات الآخر، وذلك يرجع إما "لعوامل خارجية "تتعلق بآليات الاقتصاد الغير رسمية، أو "لعوامل داخلية" تتمثل في تبني التنظيم المناسب داخل البنك مما يسمح بالوصول إلى المعلومة الصحيحة وبأسرع وقت.

ب- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض: وهذا يعبر عن مشكلة أخلاقيات المقترض حيال القروض الممنوحة له، فمنها ما يرتبط بعوامل ذاتية كالإحجام عن تسديد مستحقات الدين، ومنها ما يرتبط بعوامل موضوعية تتعلق أساسا بالظروف الاقتصادية.

3- أنواع مخاطر الائتمان المصرفي: تنقسم مخاطر الائتمان المصرفي الى ما يلي:

3-1- خطر تعثر الدين(عدم التسديد): هو عبارة عن ضياع جزئي أو كلي للقرض بمعنى عجز المقترض عن السداد، ويمكن تصنيفه إلى مجموعتين:

3-1-1- مخاطر خاصة بالعميل: وهي"المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية سداد الائتمان والناجمة عن أسباب تتعلق بالمقترض بصورة مباشرة"[iii]، ويمكن تقسيمها إلى:

3-1-1-1-خطر بشري: يرتبط هذا الخطر بالتكوين الشخصي للعميل ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في مواعيدها.

3-1-1-2- خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك: بهدف الحصول على الموافقة بمنح الائتمان، يقوم العميل بتقديم بيانات خاطئة عن عمد إلى البنك تظهر المشروع على غير حقيقته، مما يؤدي بالبنك إلى منح العميل القرض المطلوب دون محاولة منه لتقصي الحقيقة فيما قدم إليه من بيانات.

3-1-1-3- خطر قانوني: يرتبط هذا الخطر أساسا بالحالة أو الوضعية القانونية للمؤسسة، وكذا النشاط الذي تمارسه وعلاقتها بالمساهمين.

3-1-1-4- خطر مالي: يرتبط هذا الخطر بمدى قدرة العميل على تسديد التزاماته تجاه البنك، من خلال معرفة وضعيته المالية عن طريق دراسة كل وثائقه المحاسبية[iv].

3-1-1-5- خطر إداري: يتعلق هذا الخطر بإعتماد العميل على أفراد من عديمي الخبرة والدراية العملية.

3-1-2-2- مخاطر خارجية: يمكن تقسيمها إلى:

3-1-2-1- مخاطر عامة: ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل والبنك، ويمكن تقسيمها الى مايلي:

3-1-2-1-1- خطر سعر الفائدة: يقصد به تقلب أسعار الفائدة في المستقبل، فإذا إرتفعت مثلا عن المعدلات التي تم الاتفاق عليها في عقد القرض، أصبح البنك يحصل على عائد أقل من عائد السوق على استثماراته.

3-1-2-1-2- المخاطر الاقتصادية: تتعرض القروض لمخاطر اقتصادية تتمثل في:[٧]

- **مخاطر التضخم:** أو مخاطر إنخفاض القوة الشرائية لأصل القرض والفوائد معا، والذي ينتج عن موجات التضخم التي تجتاح البلاد، مما يلحق أضرارا بالبنك؛

- **مخاطر الدورات التجارية:** يقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي وتترك آثار سلبية على نشاط المنشآت وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد.

- **مخاطر السوق:** تشير إلى إحتمال إجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة.

3-1-2-1-3-مخاطر سياسية، اجتماعية وقانونية: من بينها مخاطر التبعية الاقتصادية لدولة أجنبية، المخاطر الاجتماعية (الإضرابات)، الأحوال الطبيعية (كالزلازل،... إلخ).

3-1-2-2- مخاطر خاصة بالبنك: تصادف البنوك مشاكل ناتجة عن:

- الاكتفاء بالاسترشاد بعدد من النسب المالية التقليدية والتي لا يمكن التعويل على نتائجها في إدارة موارد واستخدامات البنوك؛

- عدم وجود ضمانات على القرض أو تواجدها بشكل غير كاف لا يتناسب مع طبيعة وحجم التسهيلات الممنوحة؛

- غياب سياسة للإقراض واضحة المعالم يستطيع من خلالها البنك ضبط معالم إستراتيجيته فيما يتعلق بالربحية والنمو.

3-1-2-3- خطر مهني: يتمثل في مكانة القطاع داخل الاقتصاد الوطني، والتقلبات التي قد يتعرض لها نتيجة سياسة الدولة الاقتصادية.

3-1-2-4- مخاطر ناشئة عن فعل الغير: مـــن أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عنه توحي بسوء مركزه فيكون من نتائجها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له.

3-2- مخاطر أخرى: هناك مجموعة من الأخطار الإئتمانية الأخرى والتي تتمثل في:

3-2-1- خطر سعر الصرف: وهو "لا يظهر إلا عندما تكون هناك عملية إقراض لعملاء في الخارج – يكون القرض قد تم بعملة البلد الموجود فيه المقترض – ففي حالة انخفاض أسعار صرف عملة تلك الدولة، فهذا يعني خسارة أكيدة للمقرض، أما إذا كان القرض بالعملة الصعبة كالدولار الأمريكي مثلا، وحدث وأن انخفض سعره بعد منح القرض، فإن المقترض الأجنبي عليه أن يدفع أموالا أكثر من عملة بلده."[vi]

3-2-2- خطر السيولة: يمكن تعريفها "بإحتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد المتفق عليه، فتنشأ حينئذ مخاطر الفشل في المواءمة بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديدات المقترض"[vii].

ثانيا: قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

1- التحليل الاستراتيجي للمؤسسة: ترتبط الاعتبارات غير المالية بالقروض المتوسطة وطويلة الآجل، أين يتم التحليل على ثلاث مستويات هي كالتالي:

1-1- تحليل محيط المؤسسة: يركز على أهم هذه العناصر كما يلي:[viii]

- **تحليل المحيط الاقتصادي العام** (مثل الدخل الوطني، النمو الاقتصادي، التضخم...).
- **دراسة المعطيات الديمغرافية** (مثل هرم الأعمار وتطوره، تركيب المجتمع...).
- **دراسة المحيط التكنولوجي** (مثل نوعية التكنولوجيا المستعملة، نظرة المؤسسة للتحولات التكنولوجية...).

1-2- دراسة المؤسسة بحد ذاتها: من أهم العوامل التي تخضع للدراسة ما يلي:

- مواطن القوة في المؤسسة ونقاط الضعف فيها؛
- طبيعة ونوعية عملاء المؤسسة ومورديها وكفاءة نظام الرقابة الداخلية فيها؛
- نوعية المنتجات التي تتعامل بها المؤسسة.

2- المقاييس المالية للمشروع: تتم الدراسة المالية للمؤسسة عن طريق:

2-1- التحليل المالي للمؤسسة: من الأساليب المستخدمة في ذلك مايلي:

2-1-1- التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية: يشتمل على دراسة مؤشرات هي:

2-1-1-1- رأس المال العامل الدائم (الصافي): يمكن حسابه بالطريقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

2-1-1-2- احتياجات رأس مال العامل: يمكن حسابها كما يلي:

– **إحتياجات رأس مال العامل**= إحتياجات الدورة – موارد الدورة.

2-1-1-3- الخزينة: يمكن حسابها كما يلي:

– **الخزينة** = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

2-1-2- التحليل المالي بواسطة النسب المالية:" من أهم النسب المستخدمة ما يلي:

2-1-2-1- نسب السيولة:" من أبرزها مايلي:

– **نسبة التداول** = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

– **نسبة السيولة الجاهزة** = النقدية الجاهزة / الخصوم المتداولة.

2-1-2-2- نسب النشاط: من أبرز نسب النشاط شيوعا ما يلي:

– **نسبة دوران مجموع الأصول** = صافي المبيعات / مجموع الأصول.

– **معدل دوران المخزون** = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون السلعي.

2-1-2-3- نسب الرفع المالي: من أهم نسب الرفع المالي:

– **نسبة التمويل الخارجي** = إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

– **نسبة الاستقلالية المالية** = الأموال الخاصة / الأموال الدائمة.

2-2- دراسة المشروع: وهذا كالتالي:

2-2-1- نماذج التقييم في ظل ظروف التأكد: من أهمها:

2-2-1-1- معيار فترة استرداد رأس المال المستثمر: تعطى بالعلاقة:

– **فترة إسترداد الاستثمار** = قيمة الاستثمار المبدئي /التدفق النقدي السنوي الثابت.

2-2-1-2- معيار صافي القيمة الحالية: يمكن حساب القيمة الحالية الصافية لاستثمار عمره "n" يولد تدفقات نقدية صافية : S_1 ، S_2،...Sn، معدل الفائدة هو "i" كما يلي:

$$VAN=\frac{S_1}{(1+I)}+\frac{S_2}{(1+I)^2}+\ldots\ldots\ldots+\frac{Sn}{(1+I)^n}-I_0$$

حيث I_0 : التكلفة الأولية للاستثمار.

وتستعمل الصيغة السابقة في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية الصافية، أما في حالة تساوي هذه التدفقات، فإن القيمة الحالية الصافية يمكن التعبير عنها كما يلي:

$$VAN=\frac{S}{i}\left[1-\frac{1}{(1+i)^n}\right]-I_0$$

2-2-1-3- معيار معدل العائد الداخلي: يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$I_0=\frac{S_1}{(1+i)}+\frac{S_2}{(1+r)^2}+\ldots\ldots\ldots+\ldots\ldots\ldots+\frac{Sn}{(1+r)^1}$$

وهذا في حالة كون التدفقات النقدية السنوية الصافية غير متساوية، أما في حالة كونها متساوية فالمعدل يحسب كالتالي:

$$I_0=\frac{S}{r}\left[1-\frac{1}{(1+r)^n}\right]$$

2-2-2- نماذج التقييم في ظل ظروف عدم التأكد: تتعدد في هذا المجال أساليب تقييم الاستثمار، لكننا سنقتصر على ما يلي:

2-2-2-1- تحليل الحساسية (التعادل): من أجل حساب هذه النقطة لدينا ما يلي:

س: هي عدد الوحدات المنتجة أو المباعة للوصول إلى نقطة التعادل.

ع: سعر البيع للوحدة الواحدة، ب: التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة، أ: التكلفة الثابتة.

لدينا في نقطة التعادل: الإيرادات =التكاليف.

الإيرادات = التكلفة الثابتة + التكلفة المتغيرة.

وعليه يكون: س×ع = أ + ب ×س أي أن: س = أ / (ع – ب)

وبالتالي: **نقطة التعادل = التكلفة الثابتة / (سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة)**

وعليه يكون المشروع في ظل خسارة إذا كان في مستوى أقل من هذه النقطة.

2-2-2-2- نماذج التفاؤل والتشاؤم: من بين أهم هذه النماذج ما يلي:

2-2-2-2-1-نموذج تساوي الاحتمالات: يعتمد هذا النموذج على مبدأ تساوي الاحتمالات على جميع الحالات المشاهدة، ومن ثم يأخذ أعظم قيمة متوقعة بين باقي القيم.

2-2-2-2- نموذج تعظيم الأرباح في ظل أسوء الظروف: يتم من خلاله أخذ أقل الأرباح لكل مشروع، ومن ثم إختيار أكبرها بمعنى تفضيل المشروع الذي يحقق أكبر الأرباح في أدنى الظروف.

2-2-2-3 - نموذج أحسن الأرباح في أحسن الظروف: يعتبـــر هذا المعيار متفاءل، لأنه يقوم بتنحية أعلى الأرباح لجميع المشاريع وبعدها يتم إختيار الأعلى بينهم.

3- **قياس المخاطر الأخرى:**

3-1- قياس خطر الصرف: يقوم البنك بتخصيص احتياطي لخسائر القروض الناجمة عن تقلبات سعر الصرف، فيتم طرحه من صافي دخل الفوائد على إعتبار أن بعض إيرادات الفوائد تغفل ما قد يتحقق من خسائر القروض.

3-2- قياس خطر السيولة: تتبع البنوك إضافة إلى النسب المفروضة عليها نسبا أخرى تقيس بها خطر السيولة من خلال قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، منها(النقدية/الودائع الجارية، النقدية/مجموع الودائع).

ثالثا: أساليب تسيير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

1- التسيير الوقائي لمخاطر الائتمان المصرفي: تتنوع هذه الوسائل، لكننا سنذكر أهمها:

1-1- التسيير الوقائي لخطر عدم التسديد: تتمثل فيما يلي:

1-1-1- إحترام التنظيم الاحترازي: شكلت لجنة بال للأنظمة المصرفية، التي أقرت مبادئا تحوطية تحدد المتطلبات الدنيا لرأس المال من خلال نسبة كوك كالتالي:

نسبة كوك= الأموال الخاصة للبنك / الأخطار المرجحة.

وقد حددت نسبة 8% كأدنى نسبة يجب إحترامها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

1-1-2- الضمانات: تصنف الضمانات إلى نوعين كالتالي:

- **الضمانات الشخصية:** (الكفالة ، الضمان الاحتياطي والتأمين على القرض).
- **الضمانات الحقيقية :** (الرهن الحيازي و الرهن الرسمي).

1-1-3- التأمين على الضمانات : تحاول البنوك تفادي أخطار الضمانات، بأن تطالب المقترضين بالتأمين عليها، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تراخي المقترض بإجراء التأمين وتحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين.

1-1-4- الاعتماد على طريقة التنقيط: هي "منح نقطة ترجيحية تلخص بطريقة رمزية نوعية القرض الممنوح من البنك، حيث تقوم بها جهات مختصة مثل مؤسسات التقييم، ويمكن أن تقوم بها البنوك بإتباع طريقة تقييم خاصة بها".

1-2- التسيير الوقائي للمخاطر الأخرى: وذلك من خلال:

1-2-1- التسيير الوقائي لخطر الصرف: من ضمن الإجراءات ما يلي:[ix]

- يدخل البنك السوق المستقبلي لشراء أو بيـــع العقود المستقبلية، ففي حالة تقديمه للإئتمان، فإنه يبيع عقدا آجلا لتسليم مبلغ من العملة الأجنبية مستقبلا وبسعر صرف آجل معروف الآن.

- إذا كان البنك دائنا لأحد عملاءه بالعملة الأجنبية، ويخشى من تقلبات سعر الصرف فإنه يستطيع أن يقترض الآن من البنوك الأخرى بنفس العملة الأجنبية، وبعد الحصول على هذا القرض يقوم البنك بتحويله إلى العملة المحلية بسعر الصرف الفوري، ويتم توظيف هذه الأموال في أوراق مالية، وحين يستقبل البنك المبلغ الموعود بالعملة الأجنبية يستعمله لسداد القرض.

1-2-2- التسيير الوقائي لخطر السيولة: يتمثل فيما يلي:

- تحقيق توافق بين الاستخدامات و الموارد؛
- محاولة الاحتفاظ بنسبة مهمة من الودائع؛
- السعي إلى امتلاك محفظة أوراق من الأصول قصيرة الأجل .

2- التسيير العلاجي لمخاطر الائتمان المصرفي: وهذا كالتالي:

2-1- التسيير العلاجي لخطر عدم التسديد: يتضمن التسيير العلاجي للقروض مايلي:

2-1-1- تنظيم وظيفة التحصيل: تحتوي هذه الوظيفة على ثلاث دعامات هي: عملية الكشف،الاستمرارية في المعالجة، التقدم في المعالجة.

2-1-2- إدارة القروض المتعثرة: تكون هذه المعالجة على النحو التالي:

2-1-2-1- معالجة القروض المتعثرة: يقوم البنك " بطلب القوائم المالية للعميل لدراستها والوقوف على أسباب العسر المالي الذي يواجهه، كما يطلب الميزانية التقديرية النقدية للعميل، والتي تعطي صورة عن طبيعة ونمط التدفقات النقدية عن الفترة المقبلة".

وعلى ضوء هذا التحليل يتم تقسيم حالات القروض المتعثرة كما يلي:

الحالات الممكن علاجها، الحالات الميئوس منها، القروض الهالكة.

2-1-2-3- إعداد تقرير نهائي: بإنتهاء البنك التجاري من جميع الخطوات السابقة، يقوم بإعداد تقرير نهائي يجمل فيه كل ما يخص معالجته للقروض المتعثرة، وبعد استكمال محتوياته، ترفع هذه الدراسة لإدارة المصرف من أجل النظر واقتراح الحلول المناسبة، لتجنب التعرض لمثل هذه الأخطاء مستقبلا.

2-2- التسيير العلاجي للمخاطر الأخرى:

2-2-1- التسيير العلاجي لخطر الصرف: وهذا كما يلي:

- استخدام الاحتياطات والمخصصات البنكية لمعالجة وضعية الصرف.

- قيام البنك ببيع مستحقاته من القروض بالعملة الأجنبية إلى شركات تحصيل الديون، مقابل تنازله عن نسبة من هذه المستحقات لكي تصبح الشركة دائنا أصليا في مواجهة المدين.

2-2-2- التسيير العلاجي لخطر السيولة: وهذا باعتماد الأساليب التالية:

- لجوء البنك التجاري إلى البنك المركزي أو البنوك التجارية الأخرى لإعادة خصم بعض أوراقه أو ليقترض بضمانها.

- استعمال الاحتياطي الثانوي، الذي يتمثل في استدعاء قروضه قصيرة الأجل، أو بيع جزء من أصوله شديدة السيولة، حيث يستطيع الحصول على نقد بسرعة وبدون خسارة.

الخاتمة العامة : نتائج وتوصيات.

بناءا على دراستنا لهذا الموضوع ، يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

1- يجب على السلطات النقدية أن تقوم بتطبيق النصوص التشريعية لتنظيم المهنة المصرفية، ويتوقف ذلك على تطهير حافظات البنوك العمومية، وإعادة رسملتها عن طريق الخزينة العمومية.

2- تحديد القواعد الاحترازية للبنوك وضمان مصداقيتها عن طريق إلزامها بتطبيقها.

3- على البنوك أن تضع حدا للممارسات القديمة في التنظيم والإدارة مثل: عدم الكفاءة، غياب روح المبادرة، البيروقراطية، العلاقات الجافة مع الزبائن ...

4- وجوب إدخال أنظمة خبيرة لمساعدة دارسي طلبات القروض على تبني دراسة موضوعية خالية من أي نزعة ذاتية.

الهوامش والإحالات:

[i] حمزة محمود الزبيدي، **ادارة المصارف**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص.210.

[ii] عبد الجليل بوداح، "**معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية**"، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وأفاق، جامعة قالمة، 2001، ص ص. 219- 222.

[iii] طه طارق، **ادارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، دون دار نشر، الاسكندرية، 2000، ص.330.

[iv] ابراهيم مختار، **التمويل المصرفي** ، دار الطباعة الحديثة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1987، ص.37.

[v] منير ابراهيم هندي، **ادارة الاسواق والمنشأت المالية**، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، 2002، ص.157.

[vi] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، **ادارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص.213.

[vii] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، الاردن، 2000، ص.361.

[viii] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص.133.

[ix] محمد ايمن عزت الميداني، **الادارة التمويلية في الشركات**، مكتبة العبيكات، الرياض، 1999، ص.253.